استـــعـــادة جـــهـــاز الـــشـــرطـــة

قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

أذان في البرلمان

التديّنُ علاقة الفرد بعالم الغيب، قديم قدمَ خوف الإنسان من المجهول، أتتِ الشرائع لتقننه، والآداب المعنوية والأخلاقية من عرفان وتصوّف ورياضات لتمنحه مسحة روحية تناسبِ سرانية موضوعه، هكذا نمت الأديانُ وازدهرتْ وأنشأتْ دولاً كبرى وحضارات.

لكنْ.. تبدأ الأديان بالتفسّخ والانحلال ما أن تتحوّل إلى مجرد إعداد ثانويّ لكسب سلطة أو حيازة مال، حينها يصبح دين ما مجرد إكسسوار يغطي المقاصد الحقيقيّة لأصحابه، لأن طمع الإنسان ونزواته وأشدّ غرائزه انحطاطاً تحبّ أن تتخفى، وخيرُ قناع يمكن أن يحصل عليه هذا الإنسان هو القناع المقدّس، بسهولة وتلقائية يستطيع صاحب الغريزة أن يجعل لغريزته وجهاً دينياً، كأنما يكفي أن نذكر اسم الله على غرائزنا "حتى المنحطّة منها" لتتقدّس.

يختلط الإيمان هنا بالنفاق اختلاطاً من العسير فصله، وحينها يبدأ سباق محموم بين الناس باتجاه أحقية كلّ منهم بادعاء تمثيل الدين، يتسابقون في حيازة المظاهر الدالة على الالتصاق بالدين: لون ملابس مخصوص، عصابات رأس، وسوم في الجباه، خِرَقٌ، وكثير من الكلام الذي يشي بعلوّ كعب صاحبه في موضوع الدين، استماتة في إعلاء الطقوس والشعائر بمبالغة قد تؤدي إلى إيذاء النفس أو الآخرين، باختصار: يحضرُ الدين بوصفه شكلاً، قناعاً، زوائد لا تتقشر عن جوهر ولا تخفي وراءها لبّاً، وقت غروب الدين وشروق شمس النفاق ساطعة كأقوى ما تكون.

مزايدات لا حصر لها سوف تُرفع في هذه السوق، لأن الجميع مدعوّ لها، وأصبح بإمكان كلّ أحد دخولها، يكفيه فحسب أن يتشبه بالحشد ليكون منهم ويجرّب حظه للحصول على حصته من حيازة هذا الرأسمال الرمزيّ المفضي طبعاً إلى رأسمال ماديّ هو المطلوب والمقصود من وراء حفل الأقنعة هذا.

أذان النائب المصريّ في البرلمان أول أمس لم يكن إلا مساهمة منه في هذه المزايدة التي هي الآن. في مصر ودول أخرى. على أشدّها، الفتاوى التي أصدرها شيخ من شيوخ جماعة "النور" والقاضية بأن من قتلوا في ملعب الإسماعيلية ليسوا شهداء لأن كرة القدم لهو ولعب "ناسياً أن الحياة كلها لهو ولعب في نصّ القرآن!"، أعرف دولاً تتعطل فيها الحياة كلها. لا برلمانها فقط. لأن أناساً يريدون استعراض نسختهم من الإيمان، وهي نسخة يختلط فيها نفاق وإيمان اختلاطاً أنتج ديناً جديداً انفلت من عقاله ولن يوقفه بعد الآن شيء، لن يكتفي بتخريب النظام الاجتماعيّ ولا بتتفيه الحياة وازدراء الفنون والثقافة، بل سيصل إلى قلب الدولة ليتركها رميماً، يجعل من الأمر كأنه مواجهة بين الدولة والمقدّس، ونتائج حرب كهذه معروفة سلفاً. المقدّس ينتصر حتماً، حتى لو كان مقدساً تم اصطناعه اصطناعاً بأدوات قليلة ومتاحة للجميع: عصابة رأس، وسم في الجبهة، لحية طويلة، خواتم ومسابح، حوقلة وخرقة خضراء، أو أذان في مكان عمل، أذان فيه كثير من النفاق.

أعادت جريمة الاغتيال الجماعي لجماهير النادي الأهلي «أو بشكل أدق ألتراس الأهلي» في استاد بورسعيد عقب مباراة «المصري والأهلي»، طرح قضية الشرطة المصرية وممارساتها القمعية ضد الشعب المصري، وقد يكون عديد من المصريين قد نسوا - أو لم يعرفوا أصلا - أن ثورة ٢٥ يناير بدأت بدعوة للتظاهر والاحتجاج على قمع الشرطة وعنفها ضد المواطنين يوم ٢٥ يناير ٢٠١١،

حسين عبدالرازق

وتم اختيار يوم ٢٥ يناير من القوى المختلفة الداعية باعتباره «عيد الشرطة»، ويوم فخرها واعتزازها والشعب المصري كله، عندما تصدت قوات الشرطة وبلوكات النظام في الإسماعيلية لقوات الاحتلال البريطاني ومنعت تقدمها واحتلالها مديرية الأمن حتى نفدت ذخيرتها، وهو ما أجبر قائد قوات الاحتلال لتحية قائد الشرطة المصرية تحية عسكرية لحظة الاستسلام.

وبدءاً من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى موقف الشرطة في بورسعيد يوم الأربعاء الماضي (١ فبراير ٢٠١٢) توالت الوقائع التي تضع الشرطة في موقع الاتهام والصدام مع الرأي العام، رغم أن ضباطها وجنودها هم أبناؤنا وإخواننا وآباؤنا وجزء أصيل من الشعب المصري، ومهمتهم هي توفير الأمن لكل المصريين.

كانت مشكلة جهاز الشرطة قبل ثورة ٢٥ يناير، أن نظام الحكم الاستبدادي القائم في مصر استخدم جهاز الشرطة الذي ينص الدستور على أنه «هيئة مدنية نظامية.. تؤدي واجبها في خدمة الشعب، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب..» استخدمه كسلاح وقوة «عسكرية» منظمة لقهر الشعب المصري وإشاعة الخوف وحماية اللصوص الكبار في قمة السلطة وتزوير الانتخابات، وممارسة التعذيب والمعاملة السيئة في أقسام الشرطة والسجون والمعتقلات وأماكن الحجز، وأدت هذه الممارسات خاصة في ظل حالة الطوارئ التي تكاد تكون معلنة في مصر بصفة دائمة، إلى خلق فجوة بين الناس والشرطة ونمو نظرة عداء بين الطرفين، رغم الجهود والتضحيات التي قدمها ضباط وجنود شرفاء في جهاز الشرطة في تأدية دورهم الأصلي وهو توفير الأمن للمواطنين، واستشهاد عشرات منهم خلال قيامهم بتنفيذ واجباتهم، لقد حول نظام الحكم في مصر جهاز الشرطة من جهاز لخدمة المجتمع والمواطنين إلى جهاز لخدمة نظام الحكم والحكام.

وبعد ٢٥ يناير ٢٠١١ تصدت قوات الشرطة تحت إمرة وزير الداخلية «حبيب العادلي» ورئيس الجمهورية «حسني مبارك» للمتظاهرين والمشاركين في الوقفة الاحتجاجية بميدان التحرير - وميادين مصر الأخرى - وقتلت المئات منهم بدم بارد، ثم اختفت تماما اعتبارا من يوم ٢٨ يناير ومهدت بذلك لموقعة الجمل، ولغياب الأمن عن الشارع المصري وتنامي ظاهرة البلطجية والهجوم على أقسام الشرطة وحرقها.

وعندما عادت الشرطة إلى الشارع مرة أخرى وسط ترحيب من الرأي العام الذي عانى الانفلات الأمني، مارست إضرابا غير معلن وبدا أنها تعاقب المواطنين على رفضهم قمعها وممارستهم القهر ضد الناس.

وفي عدد من الجرائم الكبرى التي عاشتها مصر بعد الثورة مثل جريمة «مسرح البالون» وجريمة «ماسبيرو» وجريمة «السفارة الإسرائيلية» وجريمة «مجلس الوزراء» وجريمة «محمد محمود»، طالت الاتهامات جهاز الشرطة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أصبح شريكا في توفير الأمن الداخلي لمصر.

ومع ذلك لا يمكن تحميل جهاز الشرطة وحده مسؤولية كل هذه الجرائم وآلاف الضحايا الذين سقطوا - ومازالوا - خلال هذه الفترة، فالمؤكد أن نظام الحكم القائم حاليا هو امتداد لنظام حكم السادات ومبارك، لقد سقط رئيس الجمهورية «رئيس النظام» وعدد من معاونيه، ولكن النظام القديم مازال قائما بمنهجه وأسلوبه وسياساته وعديد من أشخاصه في كل المواقع التنفيذية.

والمؤكد أيضا أن فلول النظام الذي حكم مصر طوال العقود الماضية مازالوا يملكون المال والنفوذ والسلطة ويخوضون معركة بقاء بكل عنف وضراوة لكي لا يقوم نظام جديد يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية حديثة.

والمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي خلع رئيس الجمهورية السابق ووريثه وعددا من المعاونين لم يقم بثورة، وإنما خلع الرئيس السابق لكي لا يسقط النظام، أي ليضمن استمرار النظام القديم الذي هو جزء أصيل منه، فما قام به المجلس يوم ١١ فبراير لم يكن ثورة ولكنه انقلاب «قصر» لحماية النظام.

وهناك قوى سياسية وأحزاب مصرية إصلاحية قفزت إلى المقدمة بعد الثورة ليس لها مصلحة في استكمال أهداف الثورة، وتكتفي بأن تكون شريكة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في السلطة واستمرار جوهر النظام القديم.

ويساند كل هؤلاء قوى إقليمية مثل السعودية وقطر ودول الخليج عامة، وقوى دولية مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، يفزعها أن تتحول مصر من الاستبداد إلى ديمقراطية حقيقية ودولة مدنية حديثة.

وبالطبع فالأحزاب والقوى الديمقراطية والشباب وائتلافاتهم مطالبون بمواجهة قوى الثورة المضادة جميعها، وفي ما يخص جهاز الشرطة فالمطلوب استعادته من أيدي هؤلاء ليمارس دوره لمصلحة الشعب المصري، وقد يكون مفيداً الدعوة لعقد مؤتمر وطني تشارك فيه الأحزاب والقوى السياسية وائتلافات الشباب والنقابات وقيادات الشرطة وأصحاب المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة، يركز على قضية دور الشرطة بعد الثورة والبرنامج المطلوب لإعادة بناء جهاز الشرطة وتغيير عقيدته ومنهجه وأسلوبه، هو الطريق لحل الأزمة.

الشرطة المصرية جهاز لخدمة المجتمع والمواطن أم لخدمة نظام الحكم؟

كاريكاتير

عادل صبري

قبل خراب البصرة

وقت للأمل أكثر من وقت للتشاؤم

طالب عبد العزيز

مثل كل البشر لدينا نحن في العراق فرصة للأمل أيضا،لكن فرصنا في التشاؤم أكثر من أي بلد آخر،والأمل مشروع إنساني كبير،يحثنا على الاعتقاد به أصدقاؤنا من اليساريين عبر لغة المسجات التي نتلقاها منهم في الأعياد،وعيد رأس السنة خاصة،حيث يكتبون لنا أبياتا من قصيدة شهيرة للشاعر ناظم حكمت،التي تقول: أجمل الأيام تلك التي لم نعشها بعد،أجمل الأطفال هم الذين لم يولدوا بعد....إلخ.لكن نافذة التشاؤم تبقى مشرعة أكثر وأكثر،عبر القادم من الأيام،وليس ثمة من أمل بحياة جديدة لأطفالنا القادمين.

ومن يعتقد بأمل من لقاء المالكي –علاوي مثلا فهو واهم كبير،وهو مثل الذي يعتقد ببناء مترو بغداد أو ميناء البصرة الكبير،أما من يعتقد أن الكتل الدينية–الإسلاموية الحاكمة والمتنازعة في العراق والوطن العربي قادرة على صناعة مستقبل لبلدانها فهو واهم،ولا يعلم عن المستقبل شيء.

ومن قائمة تشاؤمنا نستل ورقة سياسية،هي الأكثر سطوعا اليوم ففيما تقاتل العراقية بزعيمها إياد علاوي في الدفاع عن قضية الهاشمي يصر التحالف الوطني بزعيمه المالكي على التلويح بورقة العصائب بوجه من يراهم خصوما قادمين له،مثلما نستل ورقة تدعو للمصالحة الدينية تقول بأن ٧٠٠ رجل دين من السنة والشيعة يعملون على توحيد الخطاب الديني،وهناك خطة للم شمل الطائفتين،وهو لعمري أمر في غاية الأهمية،لكن التشاؤم فيه بين ومن خلال ما نسمعه ونشاهده في الفضائيات وفي المجالس،ومن لا يصدق فليأت البصرة ويأخذ تخطيطا عشوائيا لقلب أحد أهل السنة ساعة تنفجر عبوة في بغداد.

يقول المرجع اللبناني السيد علي الأمين في لقائه مع تركي الدخيل (برنامج إضاءات) بأنه ومنذ الحرب اللبنانية في الثمانينات تقدم بمشروع "يدعو لرفع مادة التربية الدينية من المدارس،لأنها سبب في الفرقة،إذ يخرج المسيحي من الدرس إذا كان غالبية الطلاب من المسلمين،ويخرج الطالب المسلم من الدرس إذا كان غالبية الطلاب من المسيحيين،لأننا نعلم أطفالنا التفرقة بين الأديان والطائفية ثم حين يصبحون رجالا ندعوهم للوحدة ونبذ التفرقة والطائفية" ترى كم لدينا من المعلمين المتسامحين الذين يعتقدون أن الدين (لا سنة ولا شيعة)إنما توحيد للقلوب وحرمة اللحم والدم والمال والعرض؟

وفي قطاع البناء والاستثمار والمشاريع لدينا الخيبة والتشاؤم في أكبر الصور إذ يتحدث محافظ البصرة د.خلف عبد الصمد عن مشاريع كثيرة منحت لشركات ومقاولين عراقيين،أكثر من ٨٠٠ مشروع،وهي خطوة عدها أحدهم في المجلة الاقتصادية التي يصدرها ديوان المحافظة بـ (الذهبية)، لكنه (المحافظ) يقول:" لو سألتني هل أنت راض عنها؟ لقلت لك: لا،لأن المشاريع أحيلت قبل تسلمي المحافظة،ومن خلال تجوالي بين المشاريع تكشف لي بأن المقاول العراقي لا يصلح لبناء حتى مدرسة،لأنه غير مقاول أيضا،هو صاحب (جنبر)،يربح في اليوم ١٠ آلاف دينار،فجأة وجد نفسه مقاولا،وصاحب شركة،وبطريقة أو بأخرى رست عليه مجموعة من المشاريع". ترى هل تؤهل خبرة رجل كهذا لبناء أحلام عراقية كبيرة؟وهل يفكر بأن المدرسة التي يبنيها إنما هي لأولاده وأحفاده؟ أكيد لا،لأن روح الجماعة لمّا توجد في النفس العراقية اليوم. فضلا عن التخصص والإخلاص، فأتذكر المدرسة التي سقطت على أبنائنا في بابل،ترى كم مدرسة ستسقط إذا كانت المدارس تبنى بمثل المقاول الذي وصفة لنا محافظ البصرة بقوله: وجدته بلحية طويلة وبمحابس كثيرة،أشعث،ثيابه لا تدل على هيئة محترمة سألته "أين المهندسون والفنيون في مشروعك فقال: طردتهم لا يفهمون شيئا،وما تحصيلك الدراسي فقال: كلية الزراعة فقلت:ما علاقة الزراعة بالبناء والحديد والاسمنت؟"بمثل هذا تنعدم فرصة الأمل وتكثر فرص التشاؤم.

يكتب لي أحد الأصدقاء (متشائما جدا)، تعليقا على مادة نشرتها تتحدث عن الثقافة وإمكانية تفعيلها في الحياة من جديد،فيقول:أنت واهم مع هؤلاء، هم أعداء الموسيقى والشعر والفن والسينما والمسرح والأغنية،هؤلاء أعداء الحياة،أتظن أنهم يفكرون بمستقبل حقيقي للعراق عبر الثقافة، الثقافة الحقيقية طاردة لهم، لذا لن يؤسسوا لنا ثقافة جادة،فيزيدني تشاؤما،لكن المشهد برمته لا يوحي بأمل إذا لم يكن يدعو للتشاؤم،أرقب شبكة المجاري التي طفحت بفعل مياه المطر،أنظر لأسيجة الأبنية وهي ترتفع عاليا، أتأمل الشارع بقذارته التي تزيد يوما إثر آخر، أتطلع بوجه البقال والجزار وسائق التاكسي ورجل الدين وشيخ العشيرة وووو حتى أصل إلى وجه الأستاذ الجامعي فلا أجد أملاً،هناك إجماع عراقي على شيوع البؤس.

مـــا تـــراكـــم لـــن يـضـيـع

فريدة النقاش

تتراكم الشواهد التي تقول لنا بلسان فصيح إن الثورة المضادة تعمل بنشاط بالغ لتعوق مسيرة ثورة يناير نحو التقدم. وإن من مكونات هذه الثورة بل وقياداتها أبناء الرئيس المخلوع وزوجته، وقد وفر لهم الأمن والمجلس العسكري الأجواء الملائمة للقيام بأدوارهم الجديدة وهم مرتاحون. وذلك بعد أن فشلت كل مخططات رجال الأعمال الذين راكموا الثروات في ظل علاقاتهم السابقة بفساد السلطة في تكوين قطاع ملموس من الرأي العام تحت عنوان آسفين يا ريس أو أبناء مبارك أو أبناء العباسية وغيرهم. ورغم أنهم استأجروا أو - لنقل - استمالوا إليهم عددا من الكتاب والكاتبات والإعلاميين والإعلاميات الذين ارتبطت مصالحهم وثرواتهم بعصر «مبارك»، رغم ذلك كله فإنهم فشلوا في أن يجعلوا ما أسموه بالأغلبية الصامتة تنحاز لرؤيتهم وأساليبهم ومصالحهم. بل على العكس من ذلك فإن الأغلبية الصامتة عبرت عن نفسها تعبيرا راقيا وبارعا فيوم ١١ فبراير سنة ٢٠١١ لدى خلع «مبارك» حين احتشد ما يقارب العشرين مليون مواطن مصري في الميادين والشوارع في كل أرجاء مصر ابتهاجا بخروج «مبارك» من الحكم.

وتكررت الظاهرة وإن على نطاق أضيق في الاحتجاجات التي عمت البلاد من أقصاها إلى أقصاها تنديدا بالمجزرة التي وقعت في بورسعيد مؤخرا.

ولطالما جادلت القوى الرجعية دفاعا عن احتكارها لتمثيل ما تسميه بالأغلبية الصامتة، وراهنت على هذه الأغلبية في زمن ما قبل الثورة، واتهمت الفاعلين السياسيين من المحتجين ومنظمي الإضرابات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية بأنهم أقلية لا يلتفت إليهم أحد، وقيل أيضا شرذمة ضئيلة من أعضاء التنظيمات السرية والحركات الاجتماعية الجديدة.

وما لم تلتفت إليه هذه القوى الرجعية التي هيمنت على الثروة والسلطة وأدارت مؤسسة الفساد المتشعبة هو أن البلاد ظلت لسنوات طويلة تتراكم ببطء وصبر عناصر ثورتها. وهذا رقم واحد يدلنا على النشاط الذي كانت تتم به عملية التراكم هذه،حيث شهد عام ٢٠٠٧ وحده ٢٧٠٠ احتجاج وتظاهرة. وتكونت منذ عام ٢٠٠٤ حين نشأت حركة كفاية كحركة اجتماعية عشرات من المنظمات واللجان النوعية في طول البلاد وعرضها، دفاعا عن العمال والفلاحين وحقوق الكتاب والفنانين..إلخ واتسع نطاق حركة النقابات المستقلة.

وقبل ذلك بسنوات قليلة كانت منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان على نحو خاص قد بدأت مسيرتها التي أنتجت عبر عقدين تراثا عميقا من الكتابات والممارسات التي فتحت عيون ملايين المصريين على الآليات الجديدة للدفاع عن حقوقهم رصدت ذلك كله في ظل احتدام الصراع الطبقي مع تدهور مستويات المعيشة لغالبية المصريين. وانسداد الأفق أمام الأجيال الجديدة التي تطلعت إلى المستقبل فوجدت ظلاما. - من قلب هؤلاء خرج مئات الآلاف من الشباب الذين وفرت لهم ثورة الاتصال أداة جديدة لا فحسب للتواصل في ما بينهم وإنما أيضا للحصول على المعرفة الحقيقية التي حجبتها عنهم أجهزة إعلام مدجنة، ومناهج تعليم تلقينية ومؤسسات دينية عملت في خدمة الحاكم وأسر تقليدية بذلت الغالي والنفيس من أجل توفير التعليم لأبنائها فربما يحصلون على فرصة في هذه الغابة الموحشة، وتخيلت هذه الأسر أنها تعزل أبناءها- باسم حمايتهم- عن الغليان في المجتمع، ولكنهم كانوا يتعلمون ويعرفون ويحتجون ويتواصلون وينشئون في ما بينهم عوالم جديدة عبر العالم الافتراضي الذي خبروا أسراره وأتقنوا مهارات التعامل معه فشكل لديهم وعيا جديدا ورؤية نقدية. وبالتزامن مع هذه الحقائق كان السخط الشعبي يتراكم وينتج وعيا ربما راهنت عليه الثورة في ما بعد، وخاطبه شباب الثوار بعد أن أشعلوا فتيلها وتبلورت حقيقة أن التغيير الذي حدث لم يكن فوقيا سياسيا فحسب ولكنه تغير ثقافي أيضا أخذ يضرب بجذور عميقة في المجتمع المصري نفسه لا في مؤسساته الفوقية وحسب، وهو الذي أسس لبروز هذه الملايين في الساحات تأييدا للثورة.

ومن الخطأ الفادح أن نستخلص من نتائج الانتخابات فرضية تقول إن المجتمع المصري بقي على حاله يمينيا وراكدا، فلنتائج الانتخابات أسباب أخرى.

ولهذا كله سوف تتواصل الثورة وتدفع بسخائها المعتاد ثمن انتصارها. في المستقبل حين تحقق أهدافها عيش- حرية- عدالة اجتماعية- كرامة إنسانية وتقتص بذلك لشهدائها وزهرة شبابها.